محاضرات قانون الأعمال(المحاضرةالأولى)

محاضرات في مادة قانون الأعمال للسنة الجامعية 2023/2024

لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص محاسبة و مراجعة (السداسي 2)

مقدمة من طرف الدكتور : براحلية زوبير

- البرنامج االمقرر:

_ مفهوم قانون الأعمال و بيان تأثيره في المنظومة القانونية

_ مصادر قانون الأعمال (الداخلية و الخارجية)

_ أنواع الأعمال التجارية (الأعمال حسب موضوعها ، حسب شكلها) ، الأعمال التجارية المحددة حصرا - الأعمال التجارية المذكورة إستدلال

" معايير تصنيف الأعماال التجارية (المعايير القائمة على الشخص القائم بالأعمال (النظريات الشخصية) – معايير القائمة على العمل في حد ذاته (النظريات الموضوعية)

أولا مفهوم قانون الأعمال و بيان تأثيره في المنظومة القانونية :

سنتطرق من خلال هذا المحور إلى تعريف قانون الأعمال ثم نبرز مدى تأثيره في المنظومة القانونية لننتهي بعد ذلك لإستنتاج أهم الخصائص و المميزات لهذا لفرع من القانون والذي يعرف بقانون الأعمال .

1- تعريف قانون الأعمال : يمكن تعريفه على أنه مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات ذات الصبغة التجارية بصورة خاصة و الإقتصادية بصورة عامة و هذا ما جعل البعض يطلق عليه القانون الإقتصادي ، و يقصد بكلمة الأعمال عموما عالم الثروة و المال والأعمال التي تنتج و توزع فيه الثروة ويتم فيه تبادلها ،كما أنه يتضمن كذلك مجموعة القوانين المرتبطة بأعمال المؤسسات و الشركات مثل قانون الشركات ، قانون العقود ، القانون التجاري ، قانون المنافسة ، قانون البورصة ،....

2- تأثير قانون الأعمال في المنظومة القانونية : كما تم توضيحه من خلال تعريف قانون الأعمال أن هذا الأخير يتضمن مجموعة من القوانين ذات الصلة بعالم الثروة و المال و الإقتصاد ،ويعد القانون التجاري هو الميدان الخصب للقواعد القانونية لقانون الأعمال ، ونظرا للتطور الإقتصادي و التكنولوجي لمناخ الأعمال أضحى القانون وحده وما يتضمنه من قواعد قانونية لا تكفي لتنظيم عالم الثروة و المال و الأعمال فكان ضروريا أن يتسع إتساعا أفقيا ليشمل ويتفرع إلى العديد من المسائل و فروع القانون الأخرى ذات الصلة الوثيقة بعالم الأعمال

ومن ذلك قانون الإستثمار و فانون البورصة والقانون الجمركي و قانون المنافسة و قانون البنوك و القانون الجبائي (الضريبي) و ...وكلها قوانين يستمد منها قانون االأعمال قواعده و أحكامه القانونية ، كما أصبح يتسع عموديا بتنظيم الأعمال تنظيما دقيقا و مفصلا و التي يطلق عليها بالأعمال التجارية بكل أنواعها بما في ذلك الأعمال التجارية بالتبعية التي لاينطبق عليها المذهب الموضوعي أو المادي بل يحتاج إلى المذهب الشخصي لتحديد الطابع التجاري لها .

ما يمكن إستخلاصه مما سبق أن شراح القانون و إنسجاما مع هذا التطور أصبحوا يميلون بشكل تدريجي إلى إطلاق تسمية قانون الأعمال كإصطلاح يرادف المعنى الواسع للقانون التجاري لتغمر قواعده كل الأنشطة المرتبطة بالإنتاج و التوزيع و الخدمات ، قد فرض هذا التوجه الطبيعة المركبة لبعض العمليات مما يجعلها تخضع لزوما لمجموعة من النصوص القانونية سبق وأن ذكرنا بعضها .

3- خصائص و مميزات قانون الأعمال : مايتميز به قانون الأعمال لا يختلف به كثيرا عن ما يتميز به القانون التجاري خاصة أن قانون الأعمال ماهو في الأصل إلا قانون تجاري موسع وعليه فإنهما يشتركان في الكثير من الخصائص و التي هي في أصلها مميزات للقانون التجاري مع إنفراد قانون الأعمال ببعض الخصائص بسبب حداثة نشأته و يمكن تلخيص هذه الخصائص إجمالا فيمايلي :

- يتصف بالسرعة و الإئتمان و الثقة و هي الركائز التي تقوم عليها المعاملات التجارية و الأمر نفسه بالنسبة لقانون الأعمال .

- كذلك يتميز ببعض الخصائص الموضوعية التي أيضا يتميز بها القانون التجاري كمبدأ حرية الإثبات و سيادة مبدأ التضامن بين المدينين .

- ما ينفرد به قانون الأعمال أنه قانون حديث النشأة جاء نتيجة للتطور و التوسع الأفقي و الرأسي لعالم الأعمال و التي أصبح القانون التجاري وحده لا يستوعبها .

- ما يمكن أن يتصف به قانون الأعمال أنه قانون غير مقنن ، حيث أن نصوصه غير مجمعة في تقنين واحد بل هي متناثرة بين العديد من القوانين كالقانون التجاري و قانون البورصة و غيرهما .

- تسميته تسمية فقهية إقتصادية أكثر مما هي قانونية و هذا ممكن يرجع إلى طبيعة موضوعه و الميادين التي ينظمها .

- أنه متعدد المجالات و الفروع القانونية من ذلك قانون الإستثمار ، قانون الصفقات العمومية ، المنافسة ....